

مؤسسات المجتمع المدني تأخذ موقفاً قاطعاً¹

نحن الموقعون أدناه نؤكد التزامنا بمقاطعة الكيان الصهيوني وعدم التطبيع معه ونطالب العالم بفرض العقوبات عليه وسحب الاستثمارات منه إلى حين إنهائه احتلال الأراضي العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ووقف الاعتداءات والتمييز الواقع على كل الفلسطينيين.

ونناشد كافة المؤسسات الأردنية منها الحقوقية والأكاديمية والثقافية والاقتصادية والتجارية والإعلامية، سواء مؤسسات مجتمع مدني أو خاصة أو عامة، للانضمام لنا في المقاطعة وعدم التطبيع. فلا احترام لمن لا يحترم الإنسانية والحق.

وسنقوم بالضغط على الشركات الدولية متعددة الجنسيات والمتواطنة مع الاحتلال والمساهمة في تنفيذ جرائمه لوقف تعاملها مع الاحتلال. وعليها أن تختار بين العمل معنا في الأردن والسوق العربي وبين العمل مع الكيان الصهيوني.

كما سنتوجه للمؤسسات الدولية والشبكات الدولية وبالذات تلك التي ننتمي إليها ولنا علاقات معها، أيًا كانت جنسيتها وأيًا كان مجال عملها، بالانضمام لنا في مقاطعة الكيان الصهيوني وسحب الاستثمارات منه وفرض العقوبات عليه. وسنناشده الضغط على الشركات الدولية المتواطنة مع الكيان الصهيوني في احتلاله وفي خرقه لحقوق الإنسان.

نوقع هذا البيان مؤمنين بأهمية المقاومة ومعتقدين ان إلحاق الخسائر الاقتصادية بالكيان الصهيوني هي إحدى وسائل الضغط الإضافية عليه وعلى من يتواطأ معه. وكذلك نعتقد ان إقصاء الكيان الصهيوني وإفقاده ما يدعيه من مصداقية أخلاقية دولياً هي إحدى الخطوات نحو التحرير وعودة الفلسطينيين.

نوقع هذا البيان إسناداً لنداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للمقاطعة بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٥ ودعمًا لصمود الشعب الفلسطيني في ظل العدوان المستمر ونحو إحقاق الحق والعدالة. لن يكن هنالك حرية ما دامت فلسطين محتلة.

اسم المؤسسة	التوقيع مع اسم المُوَقَّع عن المؤسسة وصفته	عنوان المؤسسة
تاريخ التوقيع	البريد الإلكتروني المؤسسة للتواصل	رقم تلفون المؤسسة

¹ في خضم العدوان على غزة والشعب الفلسطيني، قامت مجموعة ناشطات وناشطين أردنيين بتشكيل حركة البي دي اس بالأردن ودفعت هذه المبادرة للأمام. للمزيد اكتبوا ل info@jordanbds.net

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها

وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان

9 تموز 2005

لقد مر عام على صدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي اعتبر أن قيام إسرائيل ببناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة عمل غير قانوني. ومع هذا، فإن إسرائيل مستمرة في بناء جدارها الكولونيالي متجاهلة قرار المحكمة المذكور. ثمانية وثلاثون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية)، قطاع غزة وهضبة الجولان، وإسرائيل مستمرة في توسيع مستعمراتها. كما أنها قامت بضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية من طرف واحد، وضمت عملياً – بسياسة الأمر الواقع – أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية بواسطة الجدار. كما تخطط إسرائيل، تحت غطاء خطة إعادة الانتشار من غزة، لبناء وتوسيع مستعمراتها في الضفة الغربية. بعد مرور سبعة وخمسين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، والتي اقيمت بمعظمها على أراضي فلسطينية تم "تطهيرها" عرقياً من أصحابها الفلسطينيين، فإن غالبية الفلسطينيين هم لاجئون، وأغلبهم "بدون جنسية". إضافة إلى ذلك، فإن نظام التمييز العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين العرب الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية لا يزال مستشرباً.

انطلاقاً من انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي،

وعلى ضوء تجاهل إسرائيل منذ عام 1948 لمئات من قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سياساتها الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير قانونية، ونادت بحلول فعالة ومناسبة،

وبما أن كل أشكال الوساطة الدولية وصنع السلام لم تتمكن لغاية الآن من إقناع أو إجبار إسرائيل على الإذعان للقانون الإنساني واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وإنهاء احتلالها واضطهادها للشعب الفلسطيني،

وعلى ضوء حقيقة أن أصحاب الضمير في المجتمع الدولي قد تحملوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في مناهضة الظلم، كما حدث في النضال من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بأشكال متعددة من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات،

واستلهاماً من نضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وبروح التضامن العالمي والانسجام الأخلاقي والتزاماً بمحاربة الظلم والاضطهاد،

نناشد، نحن ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم وكل أصحاب الضمانات الحية بفرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك المطبقة ضد جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد. كما ندعوكم لممارسة الضغوط على حكوماتكم من أجل فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل. ونتوجه إلى أصحاب الضمانات في المجتمع الإسرائيلي لدعم هذا النداء من أجل تحقيق العدالة والسلام الحقيقي.

يجب أن تستمر هذه الإجراءات العقابية السلمية حتى تقي إسرائيل بالتزاماتها في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني – غير القابل للتصرف – في تقرير المصير، وحتى تتصاع بالكامل للقانون الدولي عن طريق:

- إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار

- الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين

- إحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194 .